التقويل ومضمرات القول مقاربة تداوليّة لفاعليّة عبارة (كأنّه قال ونحوها) في الدرس النحويّ العربيّ

Al Taqweel and Implications of saying
A pragmatic approach to the effectiveness of a phrase (as if he said an what's the like) in the arabic grammar lesson

هاني كنهر عبد زيد العتّابيّ[1] نعيم سلمان غالي البدريّ[2]

Naeem Salman AL-Bedri[2]Hani Kenher AL-Attabi[1]

[1] جامعة واسط/ كلّيّة التربية للعلوم الإنسانيّة (العراق)،hani.kenher@gmail.com

[2]جامعة واسط/ كلّيّة التربية للعلوم الإنسانيّة (العراق)،naeembadry@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/24 تاريخ القبول: 2022/01/08 تاريخ النشر: 2022/12/15

ملخّص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان فاعليّة عبارات: (كأنّه قال، كأنّه يقول، كأنّه قيل، كأنّك قلت، كأنّك تقول) في الكشف عن مضمرات القول؛ وقد تناولت كتب النحويّين الأوائل، ولا سيّما كتاب سيبويه، دراسة وتحليلا في ضوء المنهج التداوليّ، وعرضت ممارساتهم التحليليّة، وتوصّلت إلى أنّ النحويّين لم يتعاملوا مع أقوال المتكلّمين من حيث هي كيانات مستقلّة عن مستعمليها، بل نظروا إليها من باب علاقتها بـ(المتكلّم والمخاطب والسياق)؛ إذ لم ينغلقوا على شكليّة التراكيب النحويّة بل تعدّوها إلى العناية بعناصر السياق التداوليّ وخلصوا إلى الوقوف على مضمرات القول.

كلمات مفتاحية: التقويل؛ المتكلّم؛ القول المضمر؛ الافتراض المسبق؛ الدرس النحويّ

Abstract: This research aims to clarify the effectiveness of the expressions: (as if he said، as if he was saying، as if it was said، as if you said، as if you are saying) of revealing the Implications of speech ، I deal with an old grammarians books، especially 'Sibawaih' book. A study and analytical process، according to pragmatic field . I showed thier analytical works. I found that the grammarians did not deal with the words of the speakers in terms of entities that exist in themselves، or independent of their users، but rather looked at them in terms of their relationship with (the speaker، the addressee and the context). They did not confine themselves to the formality of grammatical structures، but rather went beyond them to taking care of the elements of the pragmatic context، and they ended up depending on the implications of the speech.

Keywords:AlTaqweel; speaker; Implied speech; Presupposition; the grammar lesson

المؤلف المرسل: م.م.هاني كنهر عبد زيد العتّابيّ، **الإيميل**: hani.kenher@gmail.com

1.مقدّمة

وظّف النحويّون بعض العبارات التحليليّة الشارحة في استنطاق المتكلّمين وتقويلهم، وبيان المعاني المضمرة غير المصرّح بها التي تكمن تحت ظاهر أقوالهم؛ فالنحويّ إذ يوظّف عبارات (كأنّه قال، كأنّه يقول، كأنّه قيل، كأنّك قلت، كأنّك تقول) يريد أن يقف على ما يكمن تحت ظاهر القول من معانٍ محتملة، ممّا لا يكون مصرّحا به، وإن كان يبحث عمّا يوافق بين القاعدة وما قاله المتكلّم،وهذا يعني أنّ عبارات تقويل المتكلّم تشكّل ممارسة تحليليّة فاعلة، تخلصإلى تحقيق أمرين: الأوّل شكليّ يتعلّق بقوانين العربيّة وسننها، والثاني تداوليّ يقوم على تلمّس عناصر السياق؛ على أنّ هذين الأمرين يقومان على التكامل لا التعارض؛ إذ يصعب الفصل بين ما يتعلّق بالشكل، وما يتعلّق بالسياق؛ وقد يبدأ النحويّ من سياق التداول إلى تفسير البنية، كما قد يكون العكس؛ فيبدأ من الشكل إلى التداول، فيزاوج بينهما ويفيد من تلك المعطيات في إنطاق المتكلّمين وبيان مقاصدهم.

على أنّ البحث في مضمرات القول لم يكن وليد المنهج التداوليّ، بل سبق إليه علماء العربيّة ولاسيّما البلاغيّون منهم، ولكنّ هذا البحث اختصّ بالوقوف على طرائق النحويّين وعباراتهم في الكشف عن مضمرات القول في شواهدهم وأمثلتهم القرآنيّة والشعريّة، فانصرف إلى تحقيق غايته عبر مسردين: بيّن في الأوّل فاعليّة الممارسة التقويليّة في الكشف عن مضمرات القول، وأوضح في الثاني مساري التقويل؛ الافتراض المسبق، والقول المضمر، وهو في ذلك كلّه يؤمن بأنّ الدرس النحويّ قد تخطّى حدود العناية بالقاعدة، إلى المعنى وما يفضي إليه من مقاصد المتكلّمين، وأحوال المخاطبين، ومعطيات السياق.

2.الممارسة التقويليّة ومضمرات القول:

لعلّ أحرى ما نصدّر به هذا البحث أن نبيّن أنّ عبارة (كأنّه قال ونحوها) قد تأتي في المدوّنة النحويّة للكشف عن المعاني المضمرة، المعاني غير المصرّح بها، ونخصّ منها الافتراضات المسبقة والأقوال المضمرة التي يفترضها النحويّ بلحاظ محتوى القول، ويعدّها جزءا مضمرا في قول المتكلّم، معلوما لدى المخاطب.

ولما "كانت الغاية الأساسيّة التي عُنِيَ بها الدرس النحويّ هي دراسة التراكيب اللغويّة، ليتسنّى فهم معانيها" (الخفاجيّ، 2008م، صفحة 115)؛ وظّف النحويّون عبارات التقويل لاستظهار ما بُنِيَتْ عليه شواهدهم النحويّة، أو

النصوص التي يعرضون لها من معلومات مسبقة، وبيان ما تضمّنته من أقوال مضمرة، بمعنى أنّهم يسعون إلى الكشف عن مضمرات القول، سواء أكانت هذه المضمرات مختصّة بالمعهود الذهنيّ الذي يبني عليه المتكلّم كلامه، أو هي تختصّ بما يمكن أن يؤدّيه القول من معانٍ غير مصرّح بها، على أنّ غاية ما يسعى إليه هذا المبحث أن يقدّم وصفا دقيقا لطرائق النحويّين في تحليل الشواهد النحويّة ووصفها عن طريق استظهار ما يتّصل بها من معانٍ.

ولكيلا يكون ما أثبتناه أسيرا للتنظير؛ لنمثّل له بما ذكره النحويّون في توجيه قوله تعالى: "(شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ...)" [البقرة، الآية185]؛ إذ سعوا إلى تبيين ما كمن تحت ظاهر هذا النصّ من معانٍ مقصودة، وإن كانوا يبحثون عن العامل؛ لأنّ الممارسة التقويليّة ستؤول بالنصّ القرآنيّ إلى معنى جديد يفهمه النحويّ بلحاظ قواعد العربيّة وسننها.

وقد جاءت عبارات التقويل للكشف عن المراد بقوله:"(شَهْرُ رَمَضَان)" فمن النحويّين من رأى أنّه،"كأنّه حين قال:(أيّاما معدوداتٍ) فسّرها فقال: هِيَ شَهْرُ رَمَضَانَ" (الأخفش، 1990م، صفحة 171/1)، بمعنى أنّه "خبر مبتدأ محذوف بدل من قوله: أَيَّامًا؛ كأنّه قيل: هِيَ شَهْرُ رَمَضَان" (الرازيّ، 1999م، صفحة 251/5)، ومنهم من رأى أنّه "جائز على الأمر، كأنّه قال: شَهْرَ رَمضانَ فصُوموا" (الأخفش، 1990م، صفحة 171/1)، ومنهم من حمله على الإغراء، و"كأنّه قال: عليكم شهرُ رمضان" (الزجّاج، 1988م، صفحة 254/1)، أو هو "كأنّه لما تقدّمَ (كُتِبَ عليكم الصيامُ)قيل فيما كُتِبَ عليكم من الصيام شهر رمضان أي صيامه" (الفارسيّ، 1993م، صفحة 48/1).

وأنت ترى كيف كانت هذه الممارسة باحثة عن الأصل، وهي في الوقت نفسه باحثة عن المعنى؛ فهي "تجمع وتؤلّف بين مفهومين: بين فكرة (الوضع)؛ فتأخذ بشيء من الإجراء البنيويّ، وبين (الغرض ومقتضى الحال)؛ فتأخذ بالإجراء التداوليّ، ولا تسلك مسلكيّة أحاديّة تجزيئيّة" (صحراوي، 2014م، صفحة 690)؛ بل تنطلق من الكفاية الألسنيّة المتعلّقة بقواعد إنشاء القول، وتفيد من الكفاية الموسوعيّة المتعلّقة بالتداول؛ فتتعدّى المعنى الحرفيّ في تبيان علاقات البنية التركيبيّة؛ على أنّ المعاني التي أُنْتِجَتْ كلّها محتملة، وليس باستطاعتنا أن نحدّد ما يفاضل بينها، أو أن نختار بعضها دون بعض؛ لأنّ السياق يحتمل المعاني كلّها مجتمعة مرّة، ومنفردة أخرى، كما يحتمل الإخبار فحسب، وخلاصة ذلك أنّ القرآن الكريم يغري المخاطبين

بالصيام، أو أنّه يأمرهم به، أو أنّه يدعوهم إلى الالتزام به، أو أنّه يعرّف به تمهيدا للأمر بعده؛ فيظهر أنّ مقاربة النحويّين لذكر شهر رمضان في القرآن الكريم لا تخلو من الدقّة؛ إذ اعتمدوا على ما قرّ في اعتقادهم من أنّ هذا الشهر واجب الصيام؛ لأنّ ذكرهم الإغراء بالصوم والأمر به مبنيّ على ذلك الاعتقاد.

ولما كان المقصود بالضمنيّ "الكلام الذي لا يظهر على سطح الملفوظ" (بيرم، 2013م، صفحة 34)، فإنّ القول يكون ذا معنى تفسيريّ؛ أو قل إنّه يحيل إلى معانٍ ضمنيّة؛ ذلك أنّ المتكلّم لا يكتفي وهو ينتج قوله بالمعنى المعجميّ والتركيبيّ، بل يتّكئ على هذين المعنين ويتّخذ منهما وسيلة مساعدة في تبليغ مقاصده، وإيصالها إلى المخاطب، والأمر نفسه يُقالُ عن المخاطب؛ فهو يقوم بعمليّة تفسيريّة بغية الوقوف على مقاصد المتكلّم (سرحان، 2014م، الصفحات 124-125)، وهذه الحقيقة تفضي إلى القول بأنّ نصيب المعاني الضمنيّة أكثر من نصيب الصريحة، ولكنّ هذه المعاني الضمنيّة تتفاوت من حيث قربها وبعدها من المعنى الصريح.

ويحسن بنا في هذا السياق أن نعيد طرح السؤال الذي افتتحت به (أوركيوني Orecchioni) القسم المختصّ بالتفريق بين المحتويات البيّنة، والمحتويات المضمرة؛ إذ صرّحت بأنّ السؤال الذي ينبغي أن يطرح قبل كلّ شيء، هو "أين يبدأ مجال المضمر؟" (أوريكيوني، 2008م، صفحة 40)،وإذا كانت (أوركيوني) قد قرّرت أنّ المحتويات المضمرة موجودة في القول بطريقة ما (أوريكيوني، 2008م، الصفحات 40-41)؛ أو أنّها مرتبطة ارتباطا وثيقا بإيحاء القول بحسب تعبير (دانيال تشاندلر Daniel chandler) (تشاندلر، 2008م، صفحة 248)؛ فإنّ الناظر في منهج النحويّين في توظيف عبارات التقويل مؤهّل لأن يقول: إنّ محلّ وجود المضمر محكوم بعلم المخاطب، أو بما تعاهد عليه فاعلا القول؛ ذلك أنّ المتكلّم لا يلجأ إلى الإيحاء "إلّا إذا اعتقد بأنّ المتلقّي قادر على الوصول إلى المعنى الضمنيّ، أو له إمكانيّة استدلاليّة للوصول إلى مضمون الخطاب" (بدوح، 2012م، صفحة 164)، وهو بعد يهدي المخاطب إلى التفكير في المقاصد غير الصريحة أو غير المصرّح بها.

ونريد أن نوضّح أنّ دراستنا في هذا البحث تميل إلى شبه الموازنة بين القول والتقويل، وهي بعد تبحث في قدرة المتكلّم على أن "يوجز المستوى اللسانيّ ويقول الشيء دون أن يقوله" (النظيف، 2010م، صفحة 45)؛ إذ ليس صعبا أن نربط هذا التصوّر بما تؤدّيه عبارات التقويل في المدوّنة النحويّة؛ ولا سيّما أنّ النحويّين قد صرّحوا بقدرة المتكلّم على أن يضمر من قوله ويجعله "في حكم المنطوق به"(السهيليّ أ.، 1992م، صفحة 332)؛

ذلك أنّ البنية (التقويليّة) غير المنطوقة تشارك في تعويض الإضمار في البنية المنطوقة (الحسناويّ، 2018م، صفحة 66)؛ فإذا كان القول يمثّل المعنى الظاهر فإنّ التقويل يمثّل هذا المعنى مضافا إليه حدس النحويّ وقدرته على استيعاب مضمرات القول، في ضوء ما تسلّح به من إمكانات تعينه على تحديد قصد المتكلّم.

3.مسار االتقويل:

يسير التقويل في هذا الباب عبر مسارين من مضمرات القول؛ الأوّل سابق على القول، ومتعلّق بمضمونه الدلاليّ، والثاني ينطلق من القول نفسه، ويستنبط من سياقه التداوليّ، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

3.1. التقويل والافتراض المسبق (Presupposition):

الافتراض المسبق مصطلح تداوليّ يقوم على "ما يفترض المتكلّم صحّته وصدقه قبل أن يصدر قولته" (الخليفة، 2021م، صفحة 27)؛ ويشتغل على تفسير عمليّة التخاطب (إنتاج الكلام وتأويله) بحسب ما تعاهد عليه المتخاطبون من معلومات سابقة شديدة الرسوخ في ذهنيهما، فيبني المتكلّم كلامه متّخذا من تلك المعلومات مسوّغا يسوّغ له ترتيب أفكاره على شكل ألفاظ وجمل، ويتّصل ذلك بالمخاطب الذي يسعى إلى تفسير ما قاله المتكلّم من غير أن يغفل ما عهده من معلومات؛ يُزادُ على ذلك ما لسياق الحال من أثر في تضمين تلك المعلومات وتجسيدها في الكلام، ويبدو أنّ الافتراض المسبق يمثّل "المعلومات المدسوسة خِفْيَةً؛ أي إنّها تكون مزوّدة بملاءمة تواصليّة أقلّ شأنا من تلك التي تتمتّع بها المعلومات البيّنة" (أوريكيوني، 2008م، صفحة 44)، وهي بعد لا تمثّل موضوع الكلام؛ إي إنّ المتكلّم لا يقصد ما ضمّنه قوله من افتراضات مسبقة، بل هي خارجة عن مقاصده، وناتجة عن صياغة القول، ومدوّنة فيه بشكل جليّ، إذ يعدّها المتكلّم شيئا مفروغا منه، ويعمل على استنتاجها من القول نفسه، ويوظّفها في الكشف عن مقاصده.

ولا بدّ أن نشير هنا إلى أسبقيّة التراث العربيّ إلى تناول قضيّة مضمرات القول؛ إذ صرّح الدكتور إبراهيم الخليفة بأنّ علماء العربيّة ولا سيّما الجرجانيّ من أوائل المدركين لنظريّة الافتراض المسبق (الخليفة هـ.، 2021م، صفحة 18)،ولكنّ محاولاتها التنظيريّة الأولى في العصر الحديث تعود إلى الفيلسوف (ستراوسنStrawson) الذي عمل على إعادة صياغة ما نادى به الرياضيّ الألمانيّ (غوتلوب فريجهFrege Gottlob) (نحلة، 2002م، صفحة 27)؛ وقد نقل هذا المصطلح طه عبد الرحمن، غير أنّه أطلق عليه مصطلح "الإضمارات التداوليّة"

(الرحمن، 1998م، صفحة 113)، ومصطلح "المضمرات السابقة" (الرحمن، 1998م، صفحة 114)،ويُبْنى هذا المفهوم على تصوّر أنّ المتخاطبين ينطلقون في تواصلهم ممّا اتّفقوا عليه من معطيات تشكّل الخلفيّة الضروريّة في تحقيق تواصل ناجح؛ وتبعا لذلك لا يمكن الاستغناء عن الافتراض المسبق في أيّ تواصل، وإن كان لا يمثّل موضوع الكلام؛ لأنّه يحقّق "القاعدة الأساس التي يرتكز عليها الخطاب في تماسكه العضويّ" (ذهبية، 2005م، صفحة 196)؛ فهو ضرورة لا يستغنى عنها في العمليّة التواصليّة؛ لأنّ المتكلّم "لا يبني كلامه في عزلة تامّة عن العالم من حوله بصفة عامّة، وعن مخاطبه بصورة خاصّة، بل هو يفعل ذلك في ضوء الفرضيّات التي يكون بناها مسبقا عن شخصيّة هذا المخاطب" (سرحان، 2014م، صفحة 133)، على أنّ الافتراض المسبق يتّصل اتّصالا وثيقا ببعض التراكيب النحويّة المسؤولة عن توليده (الخليفة، 2021م، صفحة 37).

وإذا كان اللسانيّون قد جعلوا من أبرز خصائص الافتراض المسبق اعتماده لشروط موفقيّة العمل اللغويّ،وثباته عند النفي، أي صدق ما يفترض بعد نقض القول الذي يرد فيه مولّد الافتراض، فمن المستطاع أن نقرّر أنّ لهذه الخصائص حضورا بارزا في الدرس النحويّ؛ فأمّا اعتماد الافتراض المسبق لشروط الموفقيّة فقد تجسّد في كثير من تحليلات القدماء؛ لوعيهم بالقوّة اللاقوليّة للعمل اللغويّ وملائمتها للسياق (السعيديّ، 2021م، صفحة 202)؛ وأمّا ثبات الافتراض المسبق وبقاء صدقه عند النفي فقد تأكّد التصريح به عند الجرجانيّ بحسب ما أثبته الدكتور هشام إبراهيم الخليفة (الخليفة، 2021م، صفحة 146).

وقد ظهر من متابعة عبارات التقويل في الدرس النحويّ أنّها كثيرا ما توظّف لتفسير القول بناء على معطياته أو معلوماته المسبقة، وهي على ذلك تقارب الافتراض المسبق عند التداوليّين؛ إذ تُبْنى هذه الممارسة في كثير من مواضع توظيفها على معلومات سابقة تتعلّق بالقول المدروس، منها ما يذكره النحويّ، ثمّ يسعى إلى تقويل المتكلّم في ضوئه، ومنها ما لم يذكره ويوظّف عبارات التقويل للكشف عن نتائجه.

وبعد، فقد انتخبنا هنا مسألة التعريف والتنكير التي بدت فيها الممارسة التقويليّة قائمة على بيان أثر الافتراض المسبق في تنكير المعرفة وتعريف النكرة؛ إذ يُعَدُّ مبحث التنكير والتعريف من أبرز أمثلة توظيف ممارسة تقويل المتكلّم في تحليل النصوص العربيّة بناء على مفهوم الافتراض المسبق،وقد وجدنا أنّ النحويّين يتّخذون التعيين معيارا للتفريق بين النكرة والمعرفة، ويحدّون النكرة بما دلّ على غير معيّن، والمعرفة بما دلّ على معيّن؛ وقد صرّح بذلك سيبويه في باب مجرى النعت على المنعوت؛ إذ قال: "وإنّما كان نكرة؛ لأنّه من

أمّة كلّها له مثل اسمه" (سيبويه، 1988م، صفحة 422/1)، وفرّق في موضع آخر بين التعريف والتنكير بقوله: "وأمّا الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفة؛ لأنّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمّته؛ لأنّك إذا قلت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ، فإنّك إنّما زعمت أنّك إنّما مررت بواحد ممّن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطب" (سيبويه، 1988م، صفحة 2/5)،ونلمس من كلام سيبويه أنّه لا يريد أن يحصر التعريف بما دخلته الألف واللام بخلاف ما فهمه عنه الدكتور عبد الرحمن أيّوب (أيّوب، د.ت، صفحة 61)، بل إنّ المعرفة عنده هي كلّ ما دلّ على شيء بعينه دون سائر أمّته، أمّا النكرة فهي ما لا تريد به شيئا دون سائر أمّته، وقد أفاد المبرّد من كلام سيبويه؛ فحدّ النكرة بقوله: "الاسم المنكّر هو الواقع على كلّ شيء من أمّته لا يخصّ واحد من الجنس دون سائره" (المبرّد، د.ت، صفحة 276/4).

أمّا المعرفة عنده فهي على خمسة أضرب: الاسم الخاصّ نحو زيد، وما دخلت عليه الألف واللام نحو الرجل، وما أضيف إلى معرفة نحو غلام زيدٍ، والضمائر نحو أنت وأخواتها، والأسماء المبهمة نحو أسماء الإشارة والأسماء الموصولة (المبرّد، د.ت، الصفحات 276/4-277)، ويبدو أنّ المبرّد لم يفلت ممّا ذكره سيبويه؛ إذ تجده قد اقتفى ما ذكره من توصيف للتنكير والتعريف (كتّاب، 2015م، صفحة 13)، وهو توصيف قائم على التعيين.

وصفوة القول أنّ النحويّين قد فصلوا بين التنكير والتعريف من حيث الشكل والوظيفة، أمّا الشكل فقد وضعوا ضوابط للتفريق بينهما من خلال أقسام المعرفة، وأمّا الوظيفة فتتمثّل في دلالة المعرفة على واحد دون أفراد أمّته، ودلالة النكرة على اثنين أو أكثر، وقد سار بعض المتأخّرين على خطى القدماء في تعريفاتهم للنكرة والمعرفة، ولم نجد عندهم ما يفيد جديدا، بل تراهم يردّدون كلام القدماء بنصّه حينا، أو بتغيير بعض ألفاظه، أو إعادة صياغته حينا آخر (كتّاب، 2015م، الصفحات 13-17)،ولكنّ البحث يزعم أنّ تعلّق معيار التعيين بالاستعمال يفوق تعلّقه بالأشكال التي أقرّها النحويّون، فهو لا يعتمد على الشكل بقدر اعتماده على التداول؛ ذلك أنّ الاسم قد يكون معرفة شكلا، ويدلّ في الاستعمال على غير واحد من أفراد جنسه، وقل مثل ذلك عن الاسم النكرة، فإنّه قد يكون في الاستعمال دالّا على معيّن، وعلى ذلك يمكن القول إنّ معيار الشكل أفقر من أن يكون دالّا على التعيين، وهو بعد أكثر فقرا من أن يفرّق بين

التنكير والتعريف تفريقا جامعا مانعا؛ لأنّ التعريف يقوم على التعيين، والتعيين في حقيقته ينتمي إلى واقع الاستعمال وإن كان قد ارتبط ببعض الأشكال في ظاهر الأمر.

وقد أشار السهيليّ في سياق حديثه عن مجيء الحال من النكرة إلى أنّ جهل المخاطب بالاسم يصحّ أن يكون معيارا للتنكير، وعلى ذلك فإنّ الاسم النكرة عنده هو الاسم المجهول بالنسبة إلى المخاطب(السهيليّ أ.، 1992م، صفحة 183)، وقد استثمر ابن يعيش هذه الفكرة ليقرّر أنّ معيار التفريق بين التعريف والتنكير هو المعرفة المشتركة بين المتكلّم والمخاطب، فهو يرى أنّ "النكرة ما لا يعرفه المخاطب، وإن كان المتكلّم يعرفه"(ابن-يعيش، 2001م، صفحة 255/1)؛ لذا فإنّ مفهوم التعريف عند ابن يعيش ينحصر في قصد المتكلّم وعلم المخاطب، فما يقصده المتكلّم ويعلمه المخاطب فهو معرفة، وأمّا ما لا يعرفه المخاطب فهو نكرة وإن كان مقصودا عند المتكلّم (جبر، 2017م، صفحة 134)، وقد صرّح في موضع آخر بأنّ المراد بالتعريف "القصد إلى شيء بعينه ليعرفه المخاطب كمعرفة المتكلّم، فيتساوى المتكلّم والمخاطب في ذلك"(ابن-يعيش، 2001م، صفحة 134/5).

وهذا ما يؤيّد صحّة زعمنا أنّ تنكير الاسم وتعريفه لا يتحقّق بالشكل، بل هو خاضع للاستعمال، والمعرفة المشتركة بين فاعلي القول، وهو ما جرّ ابن مالك إلى التصريح بعجز النحويّين عن وضع حدّ للمعرفة يكون جامعا مانعا؛ وقد علّل ذلك بأنّ من الأسماء ما يكون معرفة في اللفظ نكرة في المعنى، ومنها ما يكون نكرة في اللفظ معرفة في المعنى، ومنها ما يكون في استعمالهم على وجهين (الأندلسيّ، 1990م، صفحة 114/1)،ويظهر أنّ عجز النحويّين عن صياغة حدّ للتعريف والتنكير متأتّ من تعلّقهما بالاستعمال لا بالشكل، وأنّ الأمر مرجعه إلى السياق التداوليّ والمعرفة المسبقة.

ولنمثّل لذلك بما ذكره سيبويه في معاملة المعرفة معاملة النكرة إذا وقعت اسما لـ(لا) النافية للجنس؛ إذ أجمع النحويّون على أنّ اسمها لا يكون إلّا نكرة؛ لأنّها تنفي وجود الجنس، ويكون نفيها عامّا مستغرقا (سيبويه، 1988م، صفحة 296/2)، ولكنّهم أدركوا أنّ المعارف قد تقع موقع النكرات إذا أفادت العموم، متّكئين في ذلك على ظروف الخطاب؛ إذ نجد سيبويه يوظّف ممارسة التقويل للكشف عن النكرة؛ وذلك بقوله: "واعلم أنّ المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأنّ (لا) لا تعمل في معرفة أبدا. فأمّا قول الشّاعر:

لا هَيثَمَ الليلةَ للمَطيّ

فإنّه جعله نكرة كأنّه قال: لا هيثمَ من الهيثمَين. ومثل ذلك: لا بصرةَ لكم. وقال ابن الزبير الأسديّ:

أَرَى الحاجاتِ عِنْدَ أَبي خُبَيبٍ نُكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بِالبِلادِ

وتقول: قضيةٌ ولا أبَا حَسَنٍ، تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنّما أراد عليّا (ﷺ) فقال: لأنّه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة، وإنّما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا)، وعلم المخاطب أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليّ، وأنّه قد غُيِّبَ عنها. فإنّ قلت: إنّه لم يرد أن ينفي كلّ من اسمه عليّ؟ فإنّما أراد أن ينفي منكورين كلّهم في قضيّته مثل عليّ كأنّه قال: لا أمثالَ عليّ لهذه القضيّة، ودلّ هذا الكلام على أنّه ليس لها عليّ، وأنّه قد غُيِّبَ عنها" (سيبويه، 1988م، الصفحات 296/2-297)، ولا شكّ في أنّ سيبويه يتكلّم عن افتراض مولّد من الجمل الاسميّة: "لا هيثَمَ الليلةَ للمَطيّ، ولا أميّةَ بالبلادِ، ولا أبَا حَسَنٍ" التي تفترض وجود أمثال لـ(هيثم، أميّة، أبا حسن)، وهو وجود متّفق عليه، ومفروغ من صحّته، وإن كان عزيزا؛ فأنت ترى كيف أجاز سيبويه دخول (لا) على المعرفة، بناء على افتراض أنّ هذه المعرفة بمنزلة النكرة في الشيوع؛ لأنّها لا تدلّ على معيّن، والمتكلّم والمخاطب متّفقان على أنّ (هيثم)، و(أميّة)، و(أبا حسن) لا يُرادُ بهم معيّن، وإنّما يُرادُ ما يمثّل صفاتهم من جنسهم، و(كأنّه قال: لا هيثمَ من الهيثمَين)، و(كأنّه قال: لا أمثالَ عليّ لهذه القضية).

فالقيمة الدلاليّة لهذه الأسماء لا تحدّدها معايير نحويّة شكليّة في تصنيف الأسماء إلى نكرات ومعارف، وإنّما تكتسب قيمتها من خلال السياق التداوليّ، وهذا ما صرّح به السيرافيّ، إذ تعمّق في بيان فاعليّة الافتراض المسبق في تنكير المعارف؛ فقال: "ذلك لأنّ الكلام إنّما يُقالُ لإنسان كان يقوم بأمر من الأمور وله فيه كفاية وغناء فحضر ذلك الأمر ولم يوجد ذلك الإنسان، ولا من يقوم به مثل قيامه" (السيرافيّ، 2008م، صفحة 37/3)،وقد وضّح ذلك ابن يعيش قائلا: "وليس المعنى على نفي كلّ مَن اسمه هيثم، أو أميّة، أو عليّ، وإنّما المراد نفي منكورين كلّهم في صفة هؤلاء. فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني، ينزّل منزلة الجنس الدالّ على ذلك المعنى؛ فالمعنى الذي يُقالُ هذا الكلام عنده هو الذي يسوّغ التنكير، وذلك أنّه إنّما يُقالُ لإنسان يقوم بأمر من الأمور له فيه كفاية، ثمّ يحضر ذلك الأمر، ولم يحضر ذلك الإنسان، ولا مَن كفى فيه

كفايته، فاعرفه"(ابن-يعيش، 2001م، صفحة 99/2)، فهو يشير إلى أنّ وقوع المعرفة موقع النكرة يُبْنَى على افتراض اشتهار معناه وتنزّله منزلة اسم الجنس الدّال على هذا المعنى، فصار كأنّه من جنس كلّ واحد منهم (أبو الحسن)، فالتنكير هنا تنكير قصديّ لا شكليّ.

ويظهر أنّ هذا الافتراض سوّغ وقوع المعرفة موقع النكرة؛ لشيوعها حتّى صارت تدلّ على جميع أفراد جنسها، وقد مثّل الرضيّ لذلك بقولهم: "لكلِّ فرعونُ مُوسى، أيّ لكلّ جبّار قهّار" (الإستراباذي، 1996م، صفحة 199/2)، على أنّ طريقة سيبويه في تقويل المتكلّمين لا تغادر مضمون النصّ المدروس، بل تقوم على افتراضات مستنبطة من النصّ نفسه؛ لأنّه يتضمّنها بطريقة جليّة، يدركها المتلقّي بسهولة ويسر؛ إذ تصدر عن المعلومات أو المسلّمات التي اكتسبها ممّا يحيط به (الرحمن، 1998م، صفحة 112)؛ وعلى هذا فلا يمكن إطلاق قول الدكتور عبد الزهرة عودة جبر؛ إذ قال: "إنّ هناك نوعين من القرائن يتمّ الاستناد إليها في تعريف الكلمة، النوع الأوّل هو القرائن اللغويّة ونقصد بها ألفاظ المعارف التي ذكرها النحويّون، والنوع الآخر القرائن التداوليّة ونقصد بها كلّ العوامل التي تحيط بعمليّة التلفظ أو تسبقها" (جبر، 2017م، صفحة 244)، بل ينبغي التفصيل في ذلك والقول إنّ القرائن اللغويّة يصحّ الاستناد إليها إذا كانت الكلمة منفردة عن السياق، أمّا القرائن التداوليّة فيصحّ أن نستند إليها في تحديد نوع الكلمة في سياقها.

وإذا كان النحويّون قد عدّوا المعرفة نكرة بناء على افتراض اشتهارها، فأنت تجدهم يعكسون ذلك، فيعاملون النكرة معاملة المعرفة في باب النداء؛ إذ يقرّر سيبويه "أنّ كلّ اسم في النداء مرفوع معرفة؛ وذلك أنّه إذا قال: يا رجلُ و يا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيّها الفاسقُ و يا أيّها الرجلُ، وصار معرفة لأنّك أشرتَ إليه وقصدتَ قصدَه" (سيبويه، 1988م، صفحة 197/2)،وهذا الحكم يُبْنى على افتراض أنّ المتكلّم قد أشار إلى الاسم المنكور، وحدّده تحديدا يفصله عن غيره، فإذا قال: يا رجلُ، فكأنّه ماثل أمامه وهو مشير إليه، وبهذا نلمح الفرق بين نداء النكرة المقصودة ونداء غير المقصودة؛ ذلك أنّ نداء النكرة غير المقصودة لا يستدعي حضور المتكلّم أمام المنادى بأن يشير إليه، ويقصده دون غيره، وهذا يدلّ على أنّ تقسيم الكلمة باعتبار التنكير والتعريف لا يتوقّف على العلامات الشكليّة فحسب، وإنّما هو خاضع إلى ملابسات السياق التداوليّ، والسياق هو الذي يعرّف وهو الذي ينكّر، وقد عبّر عن ذلك المبرّد بقوله: "والفصل بين

قولك: يَا رجلُ أَقْبِلْ إن أردت به المعرفة وبين قولك: يَا رجلًا أَقْبِلْ إذا أردت النكرة أنّك إذا ضممت فإنّما تريد رجلا بعينه تشير إليه دون سائر أمّته وإذا نصبت ونوّنت فإنّما تقديره: يَا وَاحِدًا مِمَّن لَهُ هَذَا الِاسْم، فكلّ من أجابك من الرجال فهو الذي عنيت" (المبرّد، د.ت، صفحة 206/4).

وقد وظّف سيبويه عبارات تقويل المتكلّم للكشف عن المعلومات المسبقة وأثرها في تنكير الكلمة وتعريفها، وذلك في سياق توجيهه لقول الشاعر (حسن، 1994م، صفحة 248):

"يَا دَارُ أَقْوَتْ بَعْدَ أصْرامِهَا عَامًا وَمَا يَعْنيكَ مِنْ عَامِها"

فهو يفترض أنّ المخاطب ماثل أمام المتكلّم وهو يحدّثه عن شأن الدار؛ إذ يقول: "فإنّما ترك التنوين فيه لأنّه لم يجعل أقوَتْ من صفة الدار، ولكنّه قال: يا دارُ، ثمّ أقبل بعد يحدّث عن شأنها، فكأنّه لما قال: يا دارُ، أقبل على إنسان فقال: أقوتْ وتغيّرتْ، وكأنّه لما ناداها قال: إنها أقوتْ يا فلان" (سيبويه، 1988م، صفحة 201/2)،وقد علّق على ذلك السيرافيّ قائلا: "وإذا صارت معرفة بالقصد إليها دون غيرها لم تنعت بنكرة، والأفعال والجمل لا تكون نعوتا للمعارف، إنّما تكون نعوتا للنكرات. وبعد قوله: (يا دار) قوله: (أقوت) فلو أراد أن تكون (أقوت) وصفا للدار لكانت (الدار) نكرة، وكان يقول: يا دارًا أقْوَتْ، ولكنّه أراد أن يناديها بعينها فقال: يا دارُ ثمّ تحدّث عنها بعد أن ناداها" (السيرافيّ، 2008م، صفحة 317/1).

ولم تنحصر هذه الطريقة في التحليل والتوجيه في باب لا النافية للجنس، وباب النداء، بل امتدّت لتشمل جميع مباحث النحو العربيّ، إذ تجد النحويّين يوظّفون عبارات تقويل المتكلّم في توجيه النصوص وإعادة بنائها وإنتاجها مستندين إلى بعدها التداوليّ المتمثّل بـ(الافتراض المسبق) الذي يصوّر المعلومات المشتركة أو المعلومات التي لا تشكّل خلافا، ولم تقتصر عنايتهم بالشكل، بل حاولوا أنْ يفسّروا التراكيب النحويّة من خلال المعلومات المستندة إلى المعرفة العامّة أو إلى سياق الحال.

3.2.التقويل والقول المضمر (Implied speech):

بدا لنا ممّا تقدّم أنّ الافتراضات المسبقة تختصّ بأنّها غير إخباريّة من حيث المبدأ؛ بمعنى أنّ الأخبار تُبْنى عليها بوصفها حقائق معلومة لا يمكن لأحد إنكارها، أو أنّها لا تشكّل مصدر خلاف بين المتخاطبين، بل يسهل عليهم تقبّلها (الخليفة، 2021م، صفحة 108)؛ بخلاف الأقوال المضمرة التي تشكّل معلومات

جديدة قابلة للأخذ والردّ (أوريكيوني، 2008م، الصفحات 56-59)؛ فالعلاقة بين الافتراض المسبق والقول المضمر هي العلاقة نفسها بين ما يفترض أن يكون معلوما، وما يفترض أن يكون مجهولا، وبمعنى آخر أنّ مضمون النصّ يقتضي صحّة جملة من الافتراضات؛ لأنّها أمور بدهيّة معلومة سلفا، ويفهم منه جملة من الأقوال التي تتعلّق بما يكمن تحت سطح البيّن؛ فالعلاقة بين الاثنين علاقة (ما يقتضي) و (ما يفهم من)، أو هي علاقة جذور الإخبار وثماره، أو علاقة السابق واللاحق بلحاظ النظر إلى مضمون النصّ.

وترتبط الأقوال المضمرة ارتباطا وثيقا بسياق الحال، فهي تمثّل "كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكنّ تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيّات سياق الحديث" (صحراويّ، 2005، صفحة 32)، وهذا لا يعني أنّ الافتراض يغادر السياق، ولكنّه ينطلق من السياق إلى المسلّمات، أو المعلومات المعهودة، أمّا القول المضمر فيمثّل الاستنتاجات التي يفهمها المخاطب بالاعتماد على الأحوال المصاحبة للسياق،وتأسيسا على هذا الطرح يرى محمود أحمد نحلة أنّ الفرق الجوهريّ بين الافتراض المسبق والأقوال المضمرة يكمن في أنّ الأوّل سابق على القول، والثاني مستنبط من القوّة اللاقوليّة (نحلة، 2002م، صفحة 30).

وحقيق على البحث وهو يقبل على بيان فاعليّة ممارسة تقويل المتكلّم في الكشف عن الأقوال المضمرة أن يكرّر التنبيه على مسألة غاية في الأهمية، وهي السؤال عن مديات الأقوال المضمرة، وهل للمتكلّم أن يضمر ما شاء ومتى شاء؟ وهل بإمكان المخاطب أن يفهم كلّ ما يضمره المتكلّم من أقوال؟ وهل تأتي ممارسة تقويل المتكلّم للكشف عن الأقوال المضمرة؟ وما حدود هذا النوع من التقويل؟

إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة مجتمعة تُبْنى على مسألة علم المخاطب، أو قل على الخطّ الرابط بين قصد المتكلّم وعلم المخاطب، وليس بوسع المخاطب ـ مهما علا كعبه في اللغة ـ أن يفهم كلّ شيء، أو يعرف كلّ شيء يدور في ذهن المتكلّم؛ ما لم يسعفه سياق القول؛ بمعنى أنّ علم المخاطب فيما يخصّ الأقوال المضمرة يُبْنَى على السياق، وهذا يهدينا إلى القول: إنّ ما عجز السياق عن تصويره لا يمكن للنحويّ أن يوظّف ممارسة تقويل المتكلّم في الكشف عنه؛ إذ لا بدّ من رابط بين القول والتقويل، كما لا بدّ من رابط ما يقوله المتكلّم وما يقصده؛ وهذه النتيجة تهدينا إلى إثارة مسألة أخرى، والحديث عنها يمثّل حسما لهذا الموضوع، ويقدّم نتيجة مهمّة تتكفّل في بيان نطاق الأقوال المضمرة، ومدياتها في الممارسة التقويليّة،

وسيستعين البحث هذه المرّة بما ذكره السهيليّ في جواز إضمار حروف العطف؛ لأنّ ذكرها كفيل بإنتاج أقوال يتضمّنها الخطاب، إذ يقول السهيليّ: "لا يجوز إضمار حروف العطف، خلافا للفارسيّ ومن قال بقوله؛ لأنّ الحروف أدلّة على معانٍ في نفس المتكلّم، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر به عمّا في نفس مُكلّمه"(السهيليّ أ.، 1992م، صفحة 207)، فقوله: "لاحتاج المخاطب إلى وحي" يخبر عن ارتباط الأقوال المضمرة ارتباطا وثيقا بالسياق؛ فإن افتقر السياق إلى أن يشير إلى المحذوف ويُنبئ عنه، فلم يجز الحذف؛ إذ "لا بدّ أن يكون فيما أُبْقيَ دليل على ما أُلْقِيَ" (الرحمن، 1998م، صفحة 151)،وهذا ما عبّر عنه ابن يعيش بعبارة "الثقة بدليل الحال"، بمعنى أنّ المتكلّم قد يضمر ما يضمره ثقة منه بدليل الحال وقدرته على التعبير عن المضمر، إذ قال: "وأمّا قولهم: (أَوَ فَرَقًا خيرًا من حُبّ) فتكلّم بذلك رجل عند الحجّاج، وذلك أنّه كان قد صنع عملًا، فاستجاده، فقال الحجّاج: (أكُلُّ هذا حُبًّا)؟ فقال الرجل مجيبا: (أَوَ فَرَقًا خيرًا من حُبّ)؟ أي فعلت هذا لأنّي أَفْرَقُك فَرَقًا خيرًا من حبّ، فهو أنبل لك، وأجلّ. ولو رفع لجاز، كأنّه قال: أَوَ أَمْرِي فَرَقٌ خيرٌ من حبّ. فهذا النوع أنت مخيّر فيه بين إظهار العامل وحذفه، فإن أظهرته فزيادة في البيان، وإن حذفتَه فثقة بدليل الحال عليه"(ابن-يعيش، 2001م، صفحة 279/1).

وفي تقديرنا أنّ ما ذُكِرَ سابقا ومنه قول السهيليّ وابن يعيش يصلح أن يكون جوابا لسؤال طرحه (فان دايكVan Dyck)، وهو يصرّح بملاحظته المتكرّرة: أنّ لغة التخاطب الطبيعيّ لا تكون صريحة في الغالب، ولكن يمكن أن تفهم من قضايا أخرى عُبِّرَ عنها تعبيرا صريحا؛ إذ قال فيما وصفه بالحلقات المفقودة: "تحت أيّ شرط يمكن أو يجب أن تبقى القضايا ضمنيّة في كلام معيّن؟" (فان-دايك، 2000م، صفحة 156)،وإذا كان السهيليّ قد صرّح بأنّ شرط الإضمار ونطاقه يتلخّص في الحدّ الذي لا تكون بالمخاطب حاجة إلى وجود (وحي) يعينه على الكشف عمّا في نفس المتكلّم، وإذا كان ابن يعيش يعضّد بين الإضمار والثقة بدليل الحال؛ فإنّ (فان دايك) يرى أنّ حدود الإضمار تبدأ حين يتوافر في السياق ما يمكن أن يصحّ دليلا عليه، وتنتهي حين يفتقر السياق إلى ما يعين على ذلك (فان-دايك، 2000م، صفحة 162).

ويبدو من كلّ ما مضى أنّ مقولات النحويّين في تفسير المعايير النحويّة تسمح بمقاربة النحو العربيّ مع التداوليّات؛ ولا سيّما أنّ النحويّ وهو يوظّف عبارات التقويل في تفسير أقوال المتكلّمين لا يغفل السياق

التداوليّ، ولا يغضّ الطرف عنه؛ بل ينطلق منه لتعضيد رؤيته في تحديد الأقوال المضمرة (المسكوت عنها)(ابن-يعيش، 2001م، صفحة 509/4)؛ وكأنّه يؤمن بأنّ "الضمنيّ ظاهرة جليّة في الأقوال" (الحباشة، 2009م، صفحة 113)،وهو "ضرب من ضروب الإثراء الدلاليّ" (الحباشة، 2009م، صفحة 113).

وأصبح جليّا أنّ النحويّين لم يكونوا بمنأى عن الالتفات إلى الأقوال المضمرة، بل كانت تظهر بجلاء في صميم معالجاتهم التحليليّة؛ وأنّ التدليل عليها قد رافق مقولاتهم في إضمار عناصر الجملة العربيّة؛ وتولّد منها؛ وهو بعد يمتدّ على مديات هذا الإضمار واستيعابه لمكوّنات الجملة العربيّة، ذلك أنّ الأقوال المضمرة ترتبط بالتركيب، وأنّ "الحذف مطيّة إلى البعد الضمنيّ" (الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداوليّة، قراءة في شروح التلخيص للقزوينيّ، 2011م، صفحة 91)، وهو ظاهرة غير منعزلة عن تداوليّات الأقوال المضمرة؛ وهو مبحث يطول التمثيل له لتعلّقه بما يفهمه المخاطب ممّا يكنّ في نفس المتكلّم ولا يظهره؛ فيخفي في نفسه ما يبديه السياق؛ نحو قول سيبويه "فالذي في نفسك غير ما أظهرت" (سيبويه، 1988م، صفحة 271/1)، وقوله: "تضمر في نفسك شيئا" (سيبويه، 1988م، صفحة 271/1)، وقول ابن جنّيّ: "مضمر في نفسك لا موجود في لفظك" (ابن-جنّيّ، 1990م، صفحة 104/1)؛ على أنّ تنبيهات النحويّين على الإضمار أكبر من أن تحصر في توضيح القاعدة النحويّة أو تقعيدها وترسيخها والحفاظ عليها؛ بل هي مشيرات جادّة إلى "ما استقرّ عليه عقل المتكلّم من الاختيارات المختلفة التي تداولها في تقليبه للحالات المختلفة، ليقول ما يناسب المقام بالمعنى الذي يقصده" (الخالديّ، 2014م، صفحة 150)، وهي تكشف عن ملاءمة ذكيّة بين الشكل القاعديّ والاستعمال الفعليّ للغة.

وبالجملة إنّ النحويّين استندوا في (تقويلاتهم) الكاشفة عن الأقوال المضمرة إلى أساسين: الأوّل يتعلّق بالبنى الداخليّة للأقوال، وما تستلزمه الأقوال نفسها من شروط، نحو ما ذكره سيبويه في توجيه قوله تعالى: (...انتهوا خيراً لكم ...)[النساء، الآية171]؛ إذ قال: "وإنّما نصبت خيرا لك وأوسع لك؛ لأنّك حين قلت: انْتَهِ فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر. وقال الخليل: كأنّك تحمله على ذلك المعنى، كأنّك قلت: انْتَهِ وادْخلْ فيما هُوَ خَيْرٌ لَكَ، فنصبته؛ لأنّك قد عرفت أنّك إذا قلت له: انْتَهِ أنّك تحمله على أمر آخر" (سيبويه، 1988م، صفحة 282/1)؛ فالخليل وسيبويه يعوّلان على قوّة عمل الفعل؛ لأنّه من أقوى العوامل النحويّة، لكنّهما لا يريدان أن يحصرا الكشف عن القول المضمر على القاعدة النحويّة؛ إذ جاء

التقويل في كلام الخليل مستندا إلى المعرفة المسبقة (لأنّك قد عرفت)، وفي كلام سيبويه مستندا إلى الإرادة (فأنت تريد)، وفي ذلك دلالة على المزاوجة بين البنية اللغويّة للقول، وما يستلزمه القول نفسه.

ومثل ذلك أيضا ما ذكره الفرّاء في توجيه قوله تعالى:(لَيْسُواْ سَوَاء مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ...) [آل عمران، الآية 113]؛ إذ بنى توجيهه للنصّ الكريم على ما تستلزمه (سواء) من معنى؛ فقال: "ذكر أمّة ولم يذكر بعدها أخرى والكلام مبنيّ على أخرى تُرادُ؛ لأنّ سواء لا بدّ لها من اثنين فما زاد. ورفع الأمّة على وجهين، أحدهما: أنّك تكرّره على سواء: كأنّك قلت: لا تَسْتَوي أُمَّةٌ صالِحَةٌ وَأُخْرى كافِرَةٌ، منها أمّة كذا وأمّة كذا، وقد تستجيز العرب إضمار أحد الشيئين إذا كان في الكلام دليل عليه" (الفرّاء، 1980م، صفحة 230/1)؛ وليس بخافٍ أنّ توجيه الفرّاء للمضمر في النصّ القرآنيّ ينطلق من النصّ نفسه وما يستلزمه من معنى، من غير أن يغفل السياق القرآنيّ.

والأساس الثاني يتّصل باعتقادات النحويّ وتمثّلاته عن العالم الخارجيّ من غير أن يغفل البنى اللغويّة، نحو ما ذكره ابن جنّيّ في توجيه قوله تعالى: "(إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ)" [النمل، الآية23]؛ فهو يرى أنّ ثَمّ مضمرا في الشاهد القرآنيّ، وبه يُدْرَكُ المعنى؛ لأنّه يمثّل الصفة التي اتّصفت بها بلقيس؛ إذ قال: "ومن التوكيد في المجاز قوله تعالى:(وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ)،ولم تُؤْتَ لحية ولا ذكرا؛ ووجه هذا عندي أن يكون ممّا حُذِفَتْ صفته، حتّى كأنّه قال: وأوتِيَتْ من كلِّ شيءٍ تُؤْتاهُ المرأةُ الملكةُ؛ ألا ترى (أنّها لو) أوتيت لحية وذكرا لم تكن امرأة أصلا، ولما قيل فيها: أوتِيَتْ، ولقيل أوتِيَ" (ابن-جنّيّ، 1990م، صفحة 458/2)؛ والراجح لدينا أنّ ما توسّع ابن جنّيّ في ذكره ـ وإن كان مقبولا في حمله النصّ على حذف الصّفة؛ للدلالة على أنّها أُوْتِيَتْ من كلّ شيء يمكّنها من الإحاطة بملكها ـ ممّا لا يحتمله النصّ القرآنيّ، ولا يستند إلى السياق؛ لأنّ السياق في ذكر التمكّن من أمور الملك، وأمور رعيّتها، والقدرة عليها، والإحاطة بها، ولا علاقة جوهريّة بين التمكّن والقدرة والإحاطة وما ذكره ابن جنّيّ.

ويُزادُ على ذلك أنّ تقويله مخالف لما ينقدح في الذهن عند قراءة هذه الآية؛ أي أنّه مخالف لما يتبادر في الذهن؛ لذلك نرجّح ما ذكره الأخفش قبله؛ إذ يرى أنّ المعنى "أُوتِيَتْ من كلّ شَيء في زمانها شيئا" (الأخفش، 1990م، صفحة 408/2)، والزجّاج؛ إذ يرى أنّها أُوْتِيَتْ "من كلّ شيء يؤتاه مثلها" (الزجّاج، 1988م، صفحة 111/4)، أو

"أُوْتِيَتْ من كلّ شيء تُعْطَاهُ الملوك ويُؤْتَاهُ الناس" (الزجّاج، 1988م، صفحة 115/4)؛ فالذهن قد ينصرف حين نسمع هذه الآية لما ذكره الأخفش والزجّاج، بسبب ما يتبادر له، وهذا التبادر علامة مهمّة من علامات الحقيقة، لكنّ اللغة لا تأبى المعنى الذي ذكره ابن جنّيّ لا سيّما وهو ينطلق من سياق ثقافيّ؛ لذلك تجده يعضّد ما ذهب إليه بذكره لامتناع تذكير الفعل (أوتي) لينسجم مع ما قوّل به النصّ.

وتماما على كلّ ما تقدّم يتهيّأ لنا أن نقرّر ـ عن قناعة مترسّخة بأقوال النحويّين ـ أنّ للأبعاد التداوليّة أثرا جليّا في تفعيل عبارات التقويل في الدرس النحويّ؛ ذلك أنّ الترابط بين الدرس النحويّ والتداوليّة مبنيّ على مقاصد المتكلّمين، وأنّ أكثر الشواهد والأمثلة التي ذكرها النحويّون للبرهنة على قواعدهم حاولوا وصلها بسياقاتها التداوليّة، ولكنّهم وظّفوا الأسس والمقولات التداوليّة في ممارساتهم التحليليّة من غير أن يجترحوا لها مصطلحا خاصّا بها؛ على أنّ عبارات تقويل المتكلّم أنبأت عن المضمرات التداوليّة المسكوت عنها، ومثّلت ممارسة تحليليّة ذكيّة تشارك في الكشف عن قدرة المتكلّم على "أن يقول وألّا يقول، بمعنى أنّها تسمح بالفهم والاستنتاج مع المحافظة على المعنى الحرفيّ للملفوظ" (كاظم، 2015م، صفحة 82)، وهي في كلّ ذلك تنطلق من ثقة المتكلّم بالسياق وقدرته على تصوير المعاني مع غياب الألفاظ؛ وتمثيلها بمنزلة المنطوق بها؛ فالمتكلّم يسعى إلى أن "يخفّف من المقال كلّ ما يوفّره المقام" (الشاوش، 2001م، صفحة 1057/2)، على أنّ هذه الممارسة لا تغالي في تقدير الأقوال المضمرة إلى الحدّ الذي يستعصي معه فهم المخاطب، أو تكون به حاجة إلى وحي يُخبر عمّا أضمره المتكلّم في نفسه.

4. خاتمة

خلص البحث إلى جملة من النتائج، لعلّ من أهمّها:

- فعّل النحويّون عبارات التقويلفي استظهار ما بُنِيَتْ عليه شواهدهم وأمثلتهم من معلومات مسبقة، وتبيان ما تضمّنته من أقوال مضمرة، بمعنى أنّهم سعوا إلى الكشف عن ضمنيّات القول.
- إنّ تعلّق معيار التعيين بالاستعمال يفوق تعلّقه بالأشكال التي أقرّها النحويّون، فهو لا يعتمد على الشكل بقدر اعتماده على التداول؛ ذلك أنّ الاسم قد يكون معرفة شكلا، ويدلّ في الاستعمال على غير واحد من أفراد جنسه، ويُقالُ مثل ذلك عن الاسم النكرة، فإنّه قد يكون في الاستعمال دالّا على معيّن، وعلى

ذلك يمكن القول إنّ معيار الشكل أفقر من أن يكون دالّا على التعيين، وهو بعد أكثر فقرا من أن يفرّق بين التنكير والتعريف تفريقا جامعا مانعا.

- لم يكن النحويّون بمنأى عن الالتفات إلى الأقوال المضمرة، بل كانت تظهر بجلاء في صميم معالجاتهم التحليليّة؛ وأنّ التدليل عليها قد رافق مقولاتهم في إضمار عناصر الجملة العربيّة؛ وتولّد منها، وقد جاءت تنبيهات النحويّين على مضمرات القول مستندة إلى أساسين: الأوّل يتعلّق بالبنى الداخليّة للأقوال، وما تستلزمه الأقوال نفسها من شروط، والثاني يتّصل باعتقادات النحويّ من غير أن يغفل البنى اللغويّة.
- أنبأت ممارسة تقويل المتكلّم عن المضمرات التداوليّة، ومثّلت وسيلة تحليليّة ذكيّة تشارك في الكشف عن قدرة المتكلّم على أن يقول وألّا يقول، وهي في كلّ ذلك تنطلق من ثقة المتكلّم بالسياق وقدرته على تصوير المعاني مع غياب الألفاظ؛ على أنّ هذه الممارسة لا تغالي في تقدير الأقوال المضمرة إلى الحدّ الذي يستعصي معه فهم المخاطب، أو تكون به حاجة إلى (وحي) يخبر عمّا أضمره المتكلّم في نفسه.

المصادر والمراجع

1) القرآن الكريم

2) الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت215هـ، (1990م)، معاني القرآن، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجيّ، القاهرة.

3) إسماعيليّ، حافظ، (2014م)،التداوليّات، علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، الأردن.

4) إسماعيليّ،حافظ، وأمين، منتصر (2014م)،التداوليّات وتحليل الخطاب، بحوث محكّمة، دار كنوز المعرفة، عمان.

5) الأندلسيّ، جمال الدينابن مالك ت672هـ، (1990م)، شرح التسهيل، تح: د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمّد بدوي المختون، دار هجر، مصر.

6) أوريكيوني، كاترين كيربرات، (2008م)، المضمر: ترجمة: ريتا خاطر، المنظمّة العربيّة للترجمة، ومركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت.

7) أيّوب، د. عبد الرحمن، (د.ت)، دراسات نقديّة في النحو العربيّ، مؤسّسة الصباح، الكويت.

8) بدوح، د. حسن، (2012م)، المحاورة مقاربة تداوليّة، عالم الكتب الحديث، الأردن.

9) بيرم، عبد الله، (2013م)، التداوليّة والشعر، قراءة في شعر المديح في العصر العباسيّ، دار مجدلاوي، الأردن.

10) تشاندلر، دانيال، (2008م)، أسس السيميائيّة، ترجمة: طلال وهبة، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت.

11) جبر، د. عبد الزهرة عودة، (2017م)، التعريف والتنكير في اللغة العربيّة مقاربة تداوليّة، مجلّة ميسان للدراسات الأكاديميّة، كلّيّة التربية الأساسيّة، جامعة ميسان، ع/31، 240-255.

12) ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان الموصليّ ت392هـ، (1990م)، الخصائص، تح: محمّد علي النجّار، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

13) الحباشة، صابر، (2009م)، الأبعاد التداوليّة في شروح التلخيص للقزوينيّ، الدار المتوسطيّة، تونس.

14) الحباشة، صابر، (2011م)، مغامرة المعنى من النحو إلى التداوليّة، قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزوينيّ، صفحات للدراسات والنشر، دمشق.

15) حسن، د. عزّة، (1994م) ديوان الطرمّاح: تح: ، دار الشرق العربيّ، بيروت.

16) الحسناويّ، رجاء عجيل، (2018م)، أثر النيّة في تحديد اتّجاهات تشكيل المادّة النحويّة، مباحث استدلاليّة في كتاب سيبويه، مكتبة العلّامة ابن فهد الحلّيّ، كربلاء.

17) الخالديّ، د. كريم حسين، (2014م)، نظريّة نحو الكلام، رؤية عربيّة أصيلة، دار الكتب العلميّة، بيروت.

18) الخفاجيّ، د. بان صالح، (2008م)، مراعاة المخاطب في النحو العربيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت.

19) الخليفة، هشام إبراهيم، (2021م)، الافتراض المسبق بين اللسانيّات الحديثة والمباحث اللغويّة في التراث العربيّ والإسلاميّ، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت.

20) دايك، فان (2000م)، النصّ والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالة والتداوليّ، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب.

21) ذهبية، حمو الحاج، (2005م)، لسانيّات التلفّظ وتداوليّة الخطاب، مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولودي معمري، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر.

22) الرضيّ الإستراباذيّ، الحسن بن محمّد بن شرف شاه ت688هـ، (1996م)، شرح الرضيّ على الكافية، تعليق وتصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

23) الزجّاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السريّ ت311هـ، (1988م)، معاني القرآن وإعرابه، تحـ: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت.

24) السعيديّ، د. هادي، (2021م)، فصول في التحليل التداوليّ، دار الصادق الثقافيّة، بابل.

25) السهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت581هـ، (1992م)، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلميّة، بيروت.

26) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ، (1988م)، كتاب سيبويه، تحـ: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة.

27) السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت368هـ، (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحـ: أحمد حسن مهدلي، عليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت.

28) الشاوش، محمّد، (2001م)، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة، تأسيس نحو النصّ، المؤسّسة العربيّة للتوزيع، بيروت.

29) صمّود، حمّادي، (2008م)، مقالات في تحليل الخطاب، بحوث محكّمة، كلّيّة الآداب والفنون في جامعة منوبة، وحدة البحث في تحليل الخطاب، تونس.

30) عبد الرحمن، د. طه، (1998م)، اللسان والميزان والتكوثر العقليّ، المركز الثقافيّ العربيّ، المغرب.

31) الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار ت377هـ، (1993م)، الحجّة للقرّاء السبعة، تحـ: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، بيروت.

32) فخر الدين الرازيّ، أبو عبد الله محمّد بن عمر ت606هـ، (1999م) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

33) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد ت207هـ، (1980م)، معاني القرآن، تحـ: محمّد علي النجار وآخرين، عالم الكتب، بيروت.

34) كاظم،د.مرتضى جبّار، (2015م)، اللسانيّات التداوليّة في الخطاب القانونيّ، قراءة استكشافيّة للتفكير التداوليّ عند القانونيّين، منشورات ضفاف، الرباط.

35) كتّاب، مصطفى محمود، (2015م)، دلالة التنكير في القرآن الكريم، دراسة دلاليّة تطبيقيّة: قسم اللغة العربيّة، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة آل البيت، الأردن.

36) المبرّد، أبو العباس محمّد بن يزيد ت285هـ، (د.ت)، المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

37) نحلة،د. محمود أحمد، (2002م)،آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، دار المعرفة الجامعيّة، مصر،2002م.

38) النظيف، د. محمّد (2010م)، الحوار وخصائص التفاعل التواصليّ، دراسة تطبيقيّة في اللسانيات التداوليّة، أفريقيا الشرق، المغرب.

39) ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن عليّ ت643هـ، (2001م)، شرح المفصّل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت.